الموقف الفلسفي والوعي المهني

د.محمود محمد المهدي
قسم الفلسفة-كلية الآداب-جامعة بنغازي

تمهيد:

نعيش اليوم في واقع يعكس لنا مدي تأثير السياسة الفاشلة في عقلية العاملين في الوظائف الحكومية، طيلة أعوام اتسمت بالفوضوية التي طمست قيم العمل المتمثلة في الحب والتفاني والإخلاص للوظيفة، فما يشاهد من تقاعس في أداء العمل يرجع إلى غياب الضمير الأخلاقي، وهذا يعد إشكالاً يحتاج إلى دراسة وعلاج، وكذلك إلى صبر وجهد ووقت، فالإشكالية متعلِّقة بالإنسان وثقافته، وهذا يتطلَّب في علاجه سنوات طويلة، ويرتبط ذلك بضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية، ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي، والعمل على تهذيب الأخلاق من خلال هذه المناهج.

إنَّ ليبيا اليوم تعد نموذجاً للتدهور الوظيفي المتمثل في غياب المسؤولية المهنية، وتفكُّك العلاقة بين الموظف أو المهني وإدارته، فالإدارة لم تعد تسيطر على موظفيها، ولم يعد للوظيفة قيمة وحرمة، ولم يعد هناك إدراك للمسؤولية المهنية وواجبها، وبصفتنا باحثين فمن واجبنا الإشارة إلى موضع الخلل، وتوعية المجتمع والحث على التمسُّك بالقيم الإنسانية، وأنْ نحدِّد مواطن الضعف؛ كي نتفادى الانحطاط القيمي للوظيفة، وبيان أسباب الإهمال الوظيفي، وكيفية معالجته، ونقدِّم جملة من الحلول؛ لأجل التخلُّص من التردِّي المهني، وفي واقع الأمر هذا التردِّي مرتبط بجملة من الأشياء، منها ما هو متعلِّق بسياسة الدولة ومنهجها، ومنها ما هو متعلِّق بالتربية والأخلاق وانهيار القيم.

أولاً: الدور المناط بالفلسفة:

إنَّ الفلسفة لا تستطيع معالجة التدهور الوظيفي بشكل مباشر؛ لأنَّها تقف عند حدود العقل فمهمتها تطوير الفكر الإنساني، وتوعية المجتمع باعتمادها على عدَّة

مناهج من ضمنها منهج النقد والتحليل والبناء، فالفيلسوف "يبلور آراءه في مذهب معيَّن. هذا المذهب يكون مركز الانتشار الحضاري"[1]، ويكون لهذه الآراء التي يقدِّمها الفيلسوف دور توعوي، لكنَّه غير ظاهر للعيان، فالفلسفة من خلال مناهجها المتعدِّدة تكسب من أحبها القدرة على مواجهة القضايا والإشكالات، فهي تقدِّم منهجاً وأفكاراً لتصحيح مسار الفكر الإنساني، ونجد مثالاً لذلك ما قدَّمه ديكارت (Descartes Rene1596 _1650 م) للأمة الفرنسية ولأوربا من أفكار كان لها عظيم الأثر في معظم النواحي الثقافية والعلمية في (القرن السابع عشر)، وكذلك كان لآراء فولتير (Voltaire1694 _1778 م)، وجان جاك رسو (Rousseau Jean Jacques 1712 –1778 م) وغيرهم من الكتَّاب الأحرار في فرنسا أثراً كبيراً مهَّد لقيام الثورة الفرنسية[2]، فما يلاحظ تاريخياً "أنَّ مفكري عصر النهضة ومفكِّري عصر التنوير في القرن الثامن عشر في الحقيقة استمدوا الشجاعة للرغبة في تجديد العالم بواسطة الأفكار"[3]، وقد جعل جون ديوي (Dewey John 1859 –1952 م) "من الأفكار أدوات أو وسائل لتوجيه السلوك وضبطه، بحيث يحقق للإنسان غاياته المنشودة. فمهما تكن الفكرة فهي تتضمَّن مشروعاً للعمل(...)، فتحقيق الفكرة لا يكون في الخلاء، وإنَّما يرتبط بالواقع، هذا الواقع الذي نراه –دائماً– متفقاً مع أهدافنا، فنلجأ إلى تغيره بما يناسب حاجتنا"[4] . إذن يتبين لنا بأنَّ الأفكار لعبت دورها في الثورات الأوربية، وأسهمت في عملية البناء والتطوير، وتغيير المسار، وهذا ما نطلَّبه من الموقف الفلسفي في بلدان الربيع العربي.

فما يقع اليوم في مجتمعنا من تعد على حرمات الدولة من سرقة المال العام ، وتخريب البيئة والعبث بها ...إلخ يعد أزمة أخلاقية مرتبطة في أساسها **بالأفكار والثقافة** ، ومتصلة بطبيعة **الحياة السياسية** ، ويكمن دور الفلسفة هنا في التغيير والحث على العمل ، وحبه وإصلاح الذات والإيمان بقدرة العقل وتذوق الجمال والتماس الحق ، وتوخِّي الخير في الفكر والعمل[5] ، ومن خلال دراستنا لأفكار جون ديوي (Dewey John1859 –1952 م) نجده يري أنَّ "كل شيء في حياة الإنسان

قابل للتغير إنْ دعت الضرورة إلى تغييره ، ولا يجوز أنْ يقف شيء – مهما كانت قيمته وقداسته – حائلاً في مجرى الإصلاح الاجتماعي، وتوفير العيش الرغيد للإنسان العامل، لابد من تغيير قواعد الأخلاق إنْ اقتضي الإصلاح هذا التغيير"[6].

لذلك يجب أنْ نعي جيداً أنَّ سلامة العمل تكمن في الارتقاء **بمستوي التفكير**، واستخدام **المنهج السليم**، فالحياة المهنية الفاضلة تتطلَّب منا الدراية بأساليب التفكير الراقي، والتمكُّن من عدَّة مناهج يتم بواسطتها الرفع من مستوى المهنة، وتقدمها نحو الحسن، والفلسفة بمناهجها المختلفة لها القدرة على تقديم أفضل السبل لتحقيق النجاح المهني، فهي تعمل على "تقوية شخصية الإنسان، وتأهيل ذاته وتهيئته في –أي مجتمع– لأنْ يمارس بفاعلية وصدق ما هو بصدد بحثه، أو ما هو واقع في دائرة اختصاصه"[7] ، فإذا استطعنا تحديد مواطن الخلل في حياتنا المهنية، وبيان أسبابها الفعلية سيكون بذلك التحديد بداية العلاج، فإذا كان الخلل ينتمي إلى ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، فبمقدورنا العمل على إصلاحه، ولكن هذا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، كما أنَّ ذلك يتطلَّب تضافر الجهود في شتَّى الميادين الحياتية، وإعادة النظر في القاعدة التعليمية والتربوية، وباعتبار الفلسفة إحدى الدروس المهتمة بالإنسان والقيم، فيجب تفعيل دورها والاهتمام بها، والاستفادة من مناهجها، فهي ذات أهمية في تقويم السلوك، وتنشيط دور العقل، فمردودها أخلاقي وفكري وثقافي بعيد الأمد، وهناك من يري أنَّ الوجود الجدير بالإنسان "ليس ممكناً بغير الفلسفة، وعلى الرجل والمرأة، وعلى الشاب والشيخ، عليهم جميعاً الاشتغال بالفلسفة، وليس هناك من سن مبكرة أو متأخرة كثيراً للبدء في هذا"[8]، إنَّ مسألة الوعي والعمل على تطوير الفكر الإنساني عبر الدرس التعليمي ليست سهلة كما يظن بعضنا؛ لأنَّها تستغرق وقتاً وجهداً وصبراً، وإذا ما حققنا ذلك سيكون المنتج يحمل قيماً أخلاقية، و يقدر المهنة ويحافظ عليها، فالمهنة أيَّاً كانت تتطلَّب ممَّن يزاولها الحب والتفاني والحرص والدقة وغيرها من القيم التي بها تنهض الأمم، وبدون هذه القيم تتدهور قيم المهنة وتدخل

في طور الانحطاط الأخلاقي والدمار المهني، فمسألة القيم الإنسانية تحتاج إلى تكثيف الجهود التربوية من خلال منظومة تعليمية متماسكة.

ثانياً: تضافر المواقف وتحديد المسؤولية:

لكي ننهض بالمهنة وتأطيرها أخلاقيا يجب تحديد المسؤولية، وعلى من تقع، وهذا يستلزم معرفة الموقف الذي نعيشه حتى نستطيع الرقي بمستوى العطاء المهني، وطالما نحن نتحدث عن الدور التعليمي والوعي المهني، يكون بذلك قد حدَّدنا جزئية من جزيئات الموقف العام، ووضعنا أيدينا على جزء من حيثيات المشكلة التي أسهمت في التردِّي المهني في بلادنا، ففي ربطنا بين الموقف التعليمي الفلسفي والوعي المهني، إيماء منا إلى ضعف هذا الموقف تجاه ما يقدِّمه من وعي أخلاقي وإنساني، **فلا وعي دون تعليم، و لا تعليم دون وعي**، فالموقف التعليمي يجب أنْ يحتوي على دروس تتحدث عن المسؤولية، وعن الضمير وعن الإخلاص، وتكون هذه الدروس على شكل حلقات متصلة من السنوات الدنيا إلى السنوات التعليمية العليا.

إنَّنا نعوِّل في طرحنا على الموقف الفلسفي، وهذا لا يعني إقصاء أي موقف آخر، ولاسيما الموقف العقدي من العملية التوعوية تجاه المهنة، ففي ديننا الحنيف عديد الآيات والأحاديث التي تحث على المهنة والصدق في مزاولتها والاهتمام بها، وبمقدورنا الاعتماد عليها بجانب الموقف الفلسفي في بناء الفكر الإنساني[9]، فالمهنة تحتاج إلى أخلاق، وإعادة بناء العقل المهني، والفلسفة باستطاعتها أنْ تسهم في الرفع من قدرات الإنسان المهنية، فيجب ألا يستهان بها في تطوير العقول وتهذيبها.

كما يجب علينا إبراز الموقف الشخصي للأفراد المزاولين للمهن، ومدي إيمانهم بالمهنة وأسرارها، ومدى قناعتهم بها، وقدرتهم على تحمُّل المسؤولية، وهنا يمكننا أنْ نشير ونحدِّد بعض النقاط التي نعدها ضرورية في الرفع من القدرات المهنية في بلادنا، وهذه النقاط هي:

الأولي: الموقف التعليمي بشكل عام، والفلسفي بشكل خاص في النهوض بالأخلاق والقيم.

الثانية: الموقف العقدي في توجيه الإنسان وتقويم العقل وتهذيبه.

الثالثة: البيئة المعرفية والثقافية للأشخاص، وهي ذات ارتباط بالموقف التربوي والأسري والسياسي، وغيرها من المواقف.

هذه النقاط عبارة عن نماذج نستبصر منها مدى ارتباط المهن وتطويرها بمجموعة من المواقف التربوية والدينية والشخصية، وهذا يتضح من خلال مجموعة من التساؤلات المطروحة في مجال أخلاقيات المهنة، وهذه التساؤلات تحيل غالباً إلي المشاكل العملية والمهنية التي تعترض طريق العاملين داخل المهنة نفسها، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أ . المخاطر المرتبطة ببعض الآلات والتقنيات الجديدة.

ب . مسألة المسؤولية الاجتماعية للمهنيين.

ج . نزاهة العمال والحرفيين.

د . سرية المهنة وعقوبة إفشاء سر المهنة.

هـ . المساواة وتكافؤ الفرص أمام مناصب الشغل، والوظائف والحرف المختلفة[10].

هذه مجموعة من النقاط نقدمها كأمثلة تبيِّن لنا أنَّ عملية تطوير الأخلاق المهنية ترتكز في أساسها على الالتزام الشخصي في مختلف المهن، والانضباط الذاتي، والتمسُّك بالقيم، فعلماء الأخلاق يؤمنون بأنَّ الأشخاص دوماً هم حملة القيم "الشخص الصالح أخلاقياً شخص يقوم بشكل روتيني بالفعل الصائب للسبب الصحيح"[11]. وهذا بالضرورة يقابله الشخص المتسيب، الذي يقوم بأفعال لا أخلاقية، وربما فعله هذا ناجم عن الجهل أو الحماقة، فعلم الأخلاق من طبيعته تأكيد القيم والواجبات والالتزامات[12] . إذن يصبح تقييم الموقف الأخلاقي العام متفاوتاً حسب تفاوت الأفراد في أخلاقهم، ولهذا السبب نحن نريد التركيز على الموقف التعليمي بمختلف مستوياته ومجالاته في تهذيب العقل وتزكية النفس؛ لأجل الرفع من مكانة الإنسان وغرس قيم

المحبة والإخلاص فيه منذ الصغر، فالموقف التعليمي التربوي عامل أساسي في توجيه السلوك الإنساني نحو الأفضل، هذا بجانب أنَّ أخلاقيات المهنة تتميَّز "بإثارة النقاش والحوار بين ممثلي تخصصات متعدِّدة ومختلفة: فالأخلاق والقانون وحقوق الإنسان والأنثروبولوجيا على سبيل المثال، كلها تتيح توسيع دائرة مناقشة المشاكل المهنية المطروحة من منظور لا مركزي، بحيث لا ينحصر النقاش في إطار معارف مرتبطة بتخصصات ضيقة، وتوسيع دائرة النقاش، هو ما يبرِّر حضور الفكر الفلسفي فيها"[13].

ثالثاً: وعي المجتمع بالموقف الفلسفي:

الفلسفة طبيعتها نظرية، وتختلف عن الطب والفيزياء والهندسة والبيولوجيا والهندسة الوراثية، هذه العلوم التي حقَّقت نجاحات ميدانية ملموسة ذات اتصال مباشر بالواقع الإنساني، إضافة إلى التطور الحاصل في مجال الإعلام والاتصالات، وما يتبعهما من تقنيات تعامل معها البشر بشكل مباشر، وقربهم من بعضهم رغم المسافات البعيدة، وعلى الرغم من ذلك حاولت الفلسفة مواكبة هذه التطورات السريعة عبر تتبعها لبعض الموضوعات، مثل التطور الحاصل في مجال الهندسة الوراثية، وما يترتَّب عليه من أخلاقيات، وإنْ كانت "السرعة العادية التي يتقدَّم بها الفكر الفلسفي ليست في مستوي التسارع الذي تتحرَّك به العلوم والتقنيات، وذلك ما جعل بعض المهتمين بالشأن الفلسفي يعتقدون أنَّ أمل تجديد الفكر الفلسفي، وتسريع خطاه معقود على ما يعرف بميدان الفلسفة العملية وفرع الأخلاقيات التطبيقية بشكل خاص من نمو و ازدهار"[14]، وهذا لا يعني أنَّ الفلسفة القديمة كانت تقف بمنأى عن تتبع الحياة، وما يحدث فيها من تغيرات وتطورات، فهناك من يري أنَّ "فلسفة أرسطو في مجموعها بأنَّها فلسفة بيولوجيا؛ لأنَّ أكثر ما يستشهد به من وقائع مستمد من ميدان الحياة، وتحليلاته لظواهر الحياة تشغل أكبر جانب من فلسفته، وأهم هذه الظواهر عنده مسألة التناسل الذي يؤكد للصورة دوامها[15]".

ويجب أنْ يلاحظ أنَّ هناك حقيقة باتت واضحة، وهي ولوج ظاهرة الأخلاقيات التطبيقية لجل ميادين البحث والممارسة في الدول المتقدمة، وهذا ما يوصف بالفكر الأخلاقي الجديد الذي أصبح يطلَّب بشكل متزايد في ميادين المجتمع الحديث، الذي يدعو إلى تخليق مؤسسات الدولة المتمثلة في التعليم والصحة والبنوك، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالإنسان[16].

إنَّ الفلسفة ستقف عاجزة ما لم يحتضنها المجتمع من خلال تبنِّي مناهجها، وتهيئة الجو التعليمي المناسب لها؛لأنَّ من شأن وقوف المجتمع معها، والاهتمام بتدريسها باعتبارها فضاءً فكرياً حراً، ورصيداً أخلاقياً ومجالاً حيوياً لتطوير الفكر عبر أنساقها المختلفة، سيسهم هذا الاهتمام في النهوض بالحق والتطلُّع إلى ما هو أحسن، ففي إغفالها وتجاهل قيمتها الأخلاقية في ليبيا، وعدم مواكبة جديدها يكمن انهيارها وعزوف الناس عنها، فما ننوِّه عليه يجب اعتبار الفلسفة حصناً منيعاً ضد أي محاولة، تريد طمس الهوية أو العدالة الاجتماعية، والبعد عن الحق، وزهق الفكر الإنساني وعدم تطويره.

رابعاً: القانون والأخلاق المهنية.

وضع التشريع جملة من الضوابط القانونية لمزاولة المهن؛ للمحافظة على كيانها واحترامها، وليست هذه الضوابط أو القواعد القانونية إلا قواعد أخلاقية رأى المشرع لزومها للحفاظ على المهنة ومن يقوم بها، حيث وضع لها الجزاء الذي يكفل احترامها، وما عدا ذلك من القواعد الأخلاقية، كما أشرنا سلفاً أمرها متروك لوعي الفرد وضميره.

و"إذا كان القانون يتكوَّن من مجموعة القواعد القانونية التي تبتغي تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع على نحو ملزم، فالقواعد الأخلاقية تكون المثل الأعلى لما يجب أنْ يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع. إنَّ القانون يلتقي مع الأخلاق في كثير من القواعد، وأنَّ دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون، وكل قاعدة قانونية إمَّا أنْ تستند

إلى أساس خلقي، أو بالأقل تكون على صلة بالأخلاق، ولكن ليست كل قاعدة خلقية قاعدة قانونية"[17].

لقد أشار أرسطو (Aristotle384 ق.م_ 322 ق.م) إلى أهمية القوانين عندما نبَّه إلى أنَّ تربية الشبيبة تربية خلقية حسنة، يجب أنْ يكون في ظل القوانين العادلة، حتى بعد أنْ يشبوا عن الطوق "لذا كان من واجب المعلم الخلقي، أو المربِّي أنْ يتقن فن التشريع"[18].

إنَّ القانون يكفل لنا انضباطاً مهنياً إلى حد لا بأس به، ولكن يظل الجانب السلوكي هو الفاعل، والمؤثر في الحياة المهنية، وبذلك يكون توجيه سلوك الأفراد منذ التكوين الأول لهم في التعليم الأساسي بواسطة المناهج التربوية، ولاسيما المناهج الفلسفية ذا تأثير في الواقع المهني، ونحن نطلب ضرورة تأطير الأشخاص وتحصينهم أخلاقياً قبل مزاولتهم للمهن، وهذا الأمر نراهن عليه إذا ما اعتمد في المناهج التي تدرس في مراكز التكوين المهني، وإعداد الموظفين في بلادنا، وسيكفل لنا هذا التأطير الأخلاقي بجانب القانون مهنيين ملتزمين بالضوابط الأخلاقية، النابعة من ذواتهم لكونهم نشئوا عليها واعتادوها، فالقانون الوظيفي يحتاج إلى وعي أخلاقي لدى المهنيين حتى يكون فاعلاً وملزماً، وبدون هذا الوعي لا يكون للقانون أي سطوة مهنية.

ومهما كانت قوة المفسدين داخل المهنة ونفوذهم، إلا أنَّها تظل بفضل قوة القانون، والالتزام الخلقي للأفراد، محصورة في نطاقهم الضيق، ويمكننا الوصول إلى نتائج مقبولة، وذات تأثير إيجابي في المحيط المهني العام إذا ما فعّل القانون بجوار الالتزام الخلقي الذاتي للأفراد.

الخاتمة:

حاولت التحدث بشكل عام عن الدور الأخلاقي للموقف الفلسفي تجاه الوعي المهني، وتطرَّقت إلى ضرورة العمل على إدخال تدريس الفلسفة إلى مراكز التكوين المهني، ليس من باب الترف الفكري؛ بل من أجل صقل العقول وتهذيبها، فالفلسفة وسيلة جيدة في تفتيح الموضوعات الأخلاقية ذات الاتصال المهني، وفي هذا دعوة إلى تجديدها وإخراجها من طورها الكلاسيكي.

لقد صار هناك رهان في الغرب الأوربي على الموقف الفلسفي تجاه الوعي المهني، وأشار إلى ذلك الفيلسوف الانجليزي ستيفن تولمين (Stephen Toulmin) الذي يرى أنَّ ميدان الطب البيولوجي، وما يرتبط به من أخلاقيات الطب والبيولوجيا يشكِّل مناسبة مهمة للتجديد الفلسفي، فلم يعد الموقف الفلسفي في أوربا يقف بعيداً عن التطور الحاصل في مجال العلوم التطبيقية.

في الحقيقة نحن في هذه السطور لم نتحدث عن العلاقة بين الفلسفة والطب البيولوجي، وإنَّما كان هناك بعض الإيماءات لذلك بشكل عام دون تحديد علم بعينه، وكان الحديث منصباً على بيان أهمية الموقف الفلسفي في تهذيب السلوك وانضباط الذات، والإشارة إلى كون الفلسفة عاملاً فاعلاً في الحياة المهنية، وما أحوجنا اليوم في ليبيا إليها، ونحن نعيش فترة انتقالية من حكم الاستبداد وطمس الأفكار إلى حكم ديمقراطي يؤمن بحرية الفكر، ونحن نراهن على الفلسفة بوصفها إحدى الضوابط الأخلاقية، فالموقف الفلسفي في بلادنا موقف ضعيف جداً، ولم يلعب أي دور في التغيير السياسي الحاصل.

وعليه نحن نعوِّل على دور الموقف الفلسفي في هذه المرحلة الانتقالية، وإبراز مضمونه الأخلاقي الكفيل بصقل العقول وتهذيبها.

هوامش البحث ومصادره:

1. إسماعيل، فضل الله محمد، نماذج من المشكلات الفلسفية والاجتماعية والقانونية، الإسكندرية : مكتبة بستان المعرفة، 2004 ،ص125.

2- انظر: المرجع نفسه، ص133.

3- الجبر، محمد : قضايا معاصرة في مشكلات الفكر والأخلاق، دمشق : منشورات دار علاء الدين ،ط1 ،2003 ، ص70.

4-Reconstruction:Dewey، in Philosophy. P. 159.

نقلا عن عبد السلام : سامية عبد الرحمن ، القيم الأخلاقية: دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر، القاهرة" مكتبة النهضة المصرية، ط1 ،1992، ص113

5- إسماعيل، فضل الله محمد، نماذج من المشكلات الفلسفية والاجتماعية والقانونية، ص132.

6--Reconstruction:Dewey، in Philosophy

نقلا عن عبد السلام : سامية عبد الرحمن، القيم الأخلاقية: دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر، ص113

7- إسماعيل، فضل الله محمد، نماذج من المشكلات الفلسفية والاجتماعية والقانونية،ص 135

8- الجبر: محمد: الفكر الفلسفي والأخلاقي عند اليونان(أرسطو نموذجا)، دار دمشق، ط1 ،1994 ،ص10

9- للمزيد انظر: عبد السلام : سامية عبد الرحمن، القيم الأخلاقية: دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر، ص32 ،33

10- انظر: بو فناس، عمر: الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، شبكة المعلومات الدولية،www. Alihyaa.ma

11- وول، توماس: التفكير الناقد في القضايا الأخلاقية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ط1 ،2004 ،ص153

12- المرجع نفسه ، ص155

13- بو فناس، عمر: الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم، شبكة المعلومات الدولية،www. Alihyaa.ma

14- بوفناس،عمر: الأخلاقيات التطبيقية (مساهمة في تجديد الفلسفة العربية) مقال ضمن كتاب(رهانات الفلسفة العربية المعاصرة) منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 165 ، ط1 ،2010 ، ص231

15- ريفو، البير: الفلسفة اليونانية، أصولها وتطوراتها، ترجمة[أبو بكر زكري] القاهرة : دار العروبة 1958 ،ص 173، 174.

16-انظر : بو فناس، عمر ،الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم.

17- العبدلاوي، إدريس العلوي: مفهوم القيم في الإسلام ومدى اعتمادها كمصدر من مصادر التشريع، مقال ضمن كتاب (أزمة القيم ودور الأسرة في تطوير المجتمع المعاصر)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2002 ،ص245

18-فخري ، ماجد: تاريخ الفلسفة اليونانية، بيروت: دار العلم للملايين، 1991 ،ص 143